ان شاء الله تعالى **واما** على الجواب العاشر وهو
جواب بعض المتكلمين فبان يقال لو كان علمه تعالى
بالحوادث وقت وجودها يلزم عدم علمه بها قبل
وجودها وهو خلاف ما عليه اهل السنة من انه تعالى
عالم في الازل بالحوادث وهذا الجواب اختيار للشق
الثاني من غير دفع محذوره وهو قبيح جدا
واما على الجواب الحادي عشر المستفاد من كلام
ابي هاشم فبان يقال فيه تناقض على ما قال الامام
الرازي فان المعلوم لا معنى له الا ما تعلق به العلم
فاذا قيل المستحيل يتعلق به العلم وليس هو بمعلوم
كان في قوة قولنا المستحيل متعلق للعلم وليس متعلقا
له وقد ـــ الامدي له ان يصطلح على ان متعلق
العلم اذا كان مستحيلا لا يسمى معلوما لكن لا فائدة
في هذا الاصطلاح وهذا الجواب ان سلم يكون بانكار
الشق الاول حيث اثبت علمه تعالى لكن ان قلنا
ان نفي المعلوم يستلزم نفي العلم يكون باختيار الشق
وبالجملة هذا مذهب غريب مستبعد بل مستحيل
والعجب ان صاحب المواقف ايد كلام ابي هاشم
بعض التاييد **الفصل الرابع** في بيان المختار
من الاجوبة المذكورة اقول ان ما ذكره الموالف من
ان علمه تعالى بالامور الغير المتناهية واحد

الجواب يشبه ان يكون باختيار الشق الثاني بناء على
انه لا يضر عدم العلم بما لا يتناهى وفيه خدشة
سابقة **واما** على الجواب الثامن وهو ما في المواقف
ايضا فبان يقال انه عكس الجواب السابع وانه يستلزم
عدم علمه تعالى بالكل من حيث هو الكل لانه غير
متميز كما اعترف به فهو اختيار للشق الثاني من غير
دفع محذوره الا ان يلتزم بانه ليس من شانه المعلو
مية
ويرد عليه ما مر من خطبة الطوالع على انه قابل
للعلم التصوري الا انه اجابي **واما** على الجواب
التاسع فبان يقال انه اختيار للشق الثاني كما
اعترف به ودفع المحذور لكن حمل العلم الوارد
في التردد على معنى التصديق على ما هو المتبادر
من العلم ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام فغير المتناهي
ليس بمعلوم بالعلم التصديقي ومعلوم بالعلم التصوري
ولو حمل العلم المذكور على المعنى الاعم لامكن اختيار
الشق الاول لان غير المتناهي معلوم له بالعلم التصوري
ويرد على الاول ما نقلناه من خطبة الطوالع وعلى
الثاني ان كان المراد التصور التفصيلي بان يتعلق بالاعداد
الغير المتناهية واحدا واحدا فنقول ان هذا التعلق
باطل لانه يستلزم اما بطلان برهان التطبيق او
تناهي غير المتناهي وسيجيء بحث برهان التطبيق

Copyright © King Saud University